

النشرة الإخبارية الخاصة بمؤتمر الدول الأطراف الـ 28 (COP28) الخاص بمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الشؤون البيئية او المعنية بالمراجعة البيئية .

تأثير العمل المناخي

تعمل الحكومات الوطنية بشكل متزايد على بناء سياسات محلية وأدوات تمويل للعمل المناخي. مع توجيه الحكومات لضخ المزيد من الأموال نحو العمل المناخي، من المهم أن يكون الإنفاق فعالا وعادلا، مما يحقق أقصى قدر من الفوائد للبيئة والمجتمعات والاقتصاديات. هذا هو المكان الذي يمكن فيه للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) كمؤسسات حكومية خارجية للمراجعة أن تلعب دورا مهما من خلال مساءلة حكوماتها عن أفعالها. المال على هذا النحو لا يكفي - نحن بحاجة أيضا إلى قيمة لذلك!

هل تريد معرفة المزيد؟ انضم إلينا في رحلة مع المراجعين المعنيين بالبيئة .

مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية

تعمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) على هيئة مظلة وكمنظمة للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) داخل مجتمع المراجعة الحكومي الخارجي الدولي.

تدعم مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) الأجهزة العليا للرقابة في أنشطة المراجعة التي تقوم بها في مجالات السياسات البيئية والمناخية. تأسست مجموعة العمل في عام 1992، تضم اليوم 85 عضوا في الأجهزة العليا للرقابة من جميع أنحاء العالم. كجزء من أنشطتها، تقوم مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية بتطوير مناهج المراجعة وتوفير التدريب ومنصة لتبادل المعلومات بين النظراء. وهناك أيضا ستة مجموعات إقليمية لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA).

يتم تنظيم أنشطة مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية الحالية وفقاً لأثنين من المحاور الخاصة بالموضوعية:



محور الاقتصاد الأخضر

المحاسبة البيئية

أدوات السياسة المالية الخضراء

إعداد تقارير الاستدامة



محور المناخ والتنوع البيولوجي

مسح المناخ: مراجعة تعاونية سريعة والتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل

الاجراءات الخاصة للتكيف مع تغير المناخ - بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية

التعاون مع مناح الإنتوساي بمجموعة العمل المعنية بتغير المناخ

مجال العلاقة بين: المناخ والتنوع البيولوجي

يعمل ماسح المناخ (ClimateScanner) على اعداد مقاييس لتقييم الإجراءات المناخية التي تتخذها الحكومات

يقود الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل مشروعاً عالمياً يسمى ماسح المناخ (ClimateScanner) يقوم بتطوير مقاييس للأجهزة العليا للرقابة لإجراء مراجعات سريعة للإجراءات الحكومية المتعلقة بتغير المناخ. ويركز المشروع على ثلاثة محاور: الحوكمة، والسياسات العامة، والمالية. سيتم الانتهاء من الأداة بحلول نهاية عام 2023، وفي عام 2024، تتم دعوة جميع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم لتطبيق الأداة على المستوى الوطني. بحلول نهاية عام 2024، سيقوم المشروع بنشر بانوراما عالمية بناء على المراجعات الوطنية.

إجراءات التكيف مع تغير المناخ - مراجعة تعاونية عالمية

حتى عام 2020، قامت الأجهزة العليا للرقابة بشكل أساسي بمراجعة إجراءات التخفيف من تغير المناخ. ومع ذلك، لاحظ استطلاع مجموعة عمل الإنٹوساي المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة الذي أجري في عام 2021 اهتماماً متزايداً بالتكيف مع تغير المناخ. حالياً، تقود مبادرة الإنٹوساي للتنمية مراجعة تعاونية لإجراءات التكيف مع تغير المناخ. تتلقى الأجهزة العليا للرقابة التدريب والمساعدة في إجراء عمليات مراجعة الأداء بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل، أو تخطيط التكيف. ستقوم الأجهزة العليا للرقابة المشاركة بإجراء عمليات المراجعة في عامي 2024 و 2025، وبعد ذلك سيتم إصدار تقرير مشترك.

الدعم الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية

بما أنه حتى الآن تم مراجعة تغير المناخ في الغالب في الشمال العالمي، هناك حاجة لزيادة القدرة في الجنوب العالمي. وتقوم منظمة الإنٹوساي لتعاون المانحين، بالتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA)، بدعم الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية من خلال بناء القدرات الفنية والخبرة في مجال المراجعة البيئية والمناخ. يوفر المشروع التدريب للأجهزة العليا للرقابة من خلال وحدة المؤسسات العالمية لمبادرة الإنٹوساي للتنمية (IDI) ويقود دعم النظير بين الجهاز الأعلى للرقابة الأكثر خبرة والجهاز الأعلى للرقابة المبتدأ.

العلاقة بين المناخ والتنوع البيولوجي

هناك ترابط وثيق بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، لكن يتم استعراضهما في كثير من الأحيان بشكل منفصل عن الإدارة. وبدون الاتساق الكافي، هناك خطر من أن يكون لتدابير التخفيف من تغير المناخ تأثير ضار على التنوع البيولوجي. لذلك، تم تضمين هذا المشروع في خطة العمل 2023-2025 بهدف تزويد الأجهزة العليا للرقابة بأدوات للنظر في تأثيرات التنوع البيولوجي أثناء مراجعة تنفيذ سياسات وتدابير التخفيف من تغير المناخ. وبالتالي، يساعد المشروع على حل الأزمة المزدوجة بشكل متماسك.

جميع مشروعات مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) مرتبطة بتغير المناخ

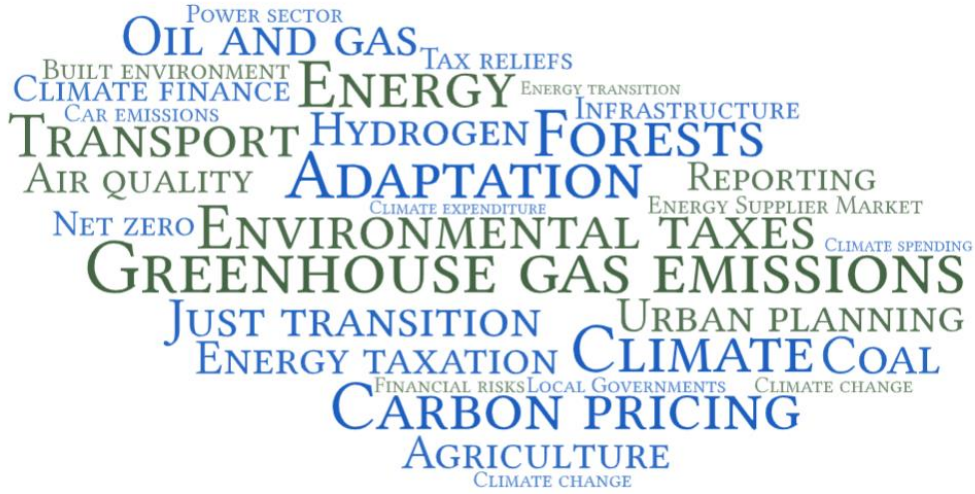
كما أن مشاريع مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) وفقاً لمحور الاقتصاد الأخضر لها العديد من الروابط بالمناخ: تشمل المحاسبة البيئية مقاييس المناخ، والعديد من أدوات السياسة المالية الخضراء التي تتعامل مع المناخ والطاقة، وكانت عمليات الكشف عن المناخ مؤخرًا محركات رئيسية في تقارير الاستدامة في القطاع الخاص.



عمليات مراجعة المناخ آخذة في الازدياد

وجد مسح مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) العالمي لعام 2021 أن عمليات المراجعة البيئية وخاصة عمليات المراجعة المناخية آخذة في الازدياد. حتى الآن، تم إجراء عمليات مراجعة الأداء المتعلقة بالمناخ لتقييم الاقتصاد والكفاءة والفعالية في تنفيذ السياسات المناخية في الغالب من قبل دول الشمال العالمي. ومع ذلك، كلما تظهر المراجعة التعاونية بشأن التكيف مع تغير المناخ، فإن المزيد من عمليات المراجعة قادمة، وبشكل متزايد في دول الجنوب العالمي.

أن قاعدة بيانات المراجعة التي تستضيفها مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) تتضمن مئات من عمليات المراجعة. في السنوات الأخيرة، من عام 2021 إلى أكتوبر 2023، قدمت الأجهزة العليا للرقابة 36 عملية مراجعة متعلقة بالمناخ إلى قاعدة البيانات من عشر دول في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. لقد تناولوا قضايا المناخ من وجهات النظر التالية:



وقد ابدت الأجهزة العليا للرقابة ملاحظات بشأن الإنفاق المناخي، وأنظمة تسعير الكربون، والضرائب المفروضة على الطاقة:

- تدعو الأجهزة العليا للرقابة إلى إعداد تقارير أفضل وأكثر موثوقية حول الإنفاق المناخي، بما في ذلك الضرائب والإنفاق السلبي وتسعير الكربون.

- تولي الأجهزة العليا للرقابة الاهتمام لفعالية إنفاق الميزانية وتؤكد على أن طموحات المناخ لا ينبغي أن تكلف دافعي الضرائب والمستهلكين أكثر من اللازم.

- تدق الأجهزة العليا للرقابة أيضًا ناقوس الخطر بشأن المخاطر المالية التي يفرضها المناخ وتدعو إلى تحسين إدارة المخاطر وتقييمات التأثير بالإضافة إلى القياس وإعداد التقارير.

لقد وجدت الأجهزة العليا للرقابة جهود تخفيف التي تساهم في تحقيق أهداف تغير المناخ:

- إلا أن هذه الجهود ليست كافية لتحقيق أهداف 2030 أو أهداف صافي الصفر.

- وجدت الأجهزة العليا للرقابة أهدافًا غير واضحة، ونقص في التخطيط للتنفيذ، وضعف الأداء في تحقيق الأهداف.

- بما أن تغير المناخ موضوع شامل، تشير العديد من عمليات المراجعة إلى الافتقار إلى التنسيق بين السلطات وتدعو إلى تحسين التماسك بين مجالات السياسة والوزارات وكذلك فيما يتعلق بالسلطات المحلية.

منذ عام 2020، كان أحد مجالات اهتمام مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية هو تماسك السياسات. في عام 2022، نشرت مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية تقريرًا عن أدوات تقييم تماسك السياسات في سياق أهداف التنمية المستدامة، وهي تدرس حاليًا العلاقة بين المناخ والتنوع البيولوجي.

أهداف التنمية المستدامة

ومن الأمثلة على عدم تماسك السياسات تقديم الدعم للوقود الأحفوري، الذي يعوض الجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ. على سبيل المثال، يحث الهدف 12.ج من أهداف التنمية المستدامة

على ترشيد إعانات دعم الوقود الأحفوري غير الفعالة. وجدت تقارير الجهاز الأعلى للرقابة في كندا في عامي 2017 و2019 أن التقييمات الكندية لتحديد الإعانات الضريبية غير الفعالة للوقود الأحفوري كانت غير مكتملة. في عام 2022، دعا الجهاز الأعلى للرقابة في إستونيا إلى رسم خرائط وتقييم التدابير الاقتصادية التي قد تتعارض مع الأهداف البيئية للحصول على فهم واضح لتكاليفها الاجتماعية والاقتصادية. في عام 2016، لاحظت الأجهزة العليا للرقابة في فرنسا في جردها لجميع التدابير الضريبية التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على البيئة أن مقدار الحوافز غير المناسبة أكبر من حجم التدابير المناسبة، وبالتالي تعويض الآثار الإيجابية. كما وجدت محكمة المراجعين الأوروبية في عام 2022 أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفق على دعم الوقود الأحفوري أكثر من الإعانات الخضراء. وتدعو الأجهزة العليا للرقابة إلى رسم خرائط لجميع الأدوات المالية والاتساق بين الأنظمة الضريبية للحكومات.

الرسائل الرئيسية لعمل مجموعه عمل الانتوساي المعنية بالمراجعة البيئية 2020 – 2022 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والملخصة في الشكل التالي :-

تعزيز فهم أهداف التنمية المستدامة البيئية:
ملخص خطة عمل 2020-2022 لمجموعة
عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية
"WGEA".



تعتمد هذه الورقة الموجزة على العمل من
مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة
البيئية WGEA لخطة عمل 2020-2023 و التي
توجه الرسائل الرئيسية التالية للأجهزة العليا
للرقابة

تعزز الورقة الموجزة لمجموعة عمل الإنتوساي
المعنية بالمراجعة البيئية WGEA فهم أهداف
التنمية المستدامة البيئية من خلال مناقشة كيفية
النظر في أهداف التنمية المستدامة في أعمال
المراجعة عبر المجالات المواضيعية للنفايات
البلاستيكية وتمويل المناخ والنقل المستدام.
تستعرض الورقة الرسائل المتبادلة والحواجز
المشتركة والدروس المستفادة. تعمل هذه الأفكار
الرئيسية على دعم الأجهزة العليا للرقابة في
اتخاذ الإجراءات نحو تحقيق أجندة 2030.



More information: www.wgea.org/publications

تركيز مجموعة عمل المراجعة البيئية: تمويل المناخ – قيود تقييم الهدف السنوي البالغ 100 بليون.



التزم المجتمع الدولي بتقديم 100 بليون دولار سنويا للدول النامية للتصدي تغير المناخ. قام مشروع مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة الأمريكية بفحص إمكانيات الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم كيفية تحقيق الحكومات لهذا الهدف. وقد وجد المشروع (2022) عدة قيود في مثل هذه التقييمات:

- هدف الـ100 بليون هو هدف مشترك، ولا توجد أهداف وطنية. ولذلك، فإنه من الصعب على الأجهزة العليا للرقابة أن تبقى حكوماتها مسؤولة عن تحقيق هدف الإنفاق.

- لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لتمويل المناخ. ولذلك، فمن الصعب إجراء تقييمات قابلة للمقارنة.

- هدف الـ100 بليون هو هدف كمي، ولا يفصح عن تأثير التمويل. وبناءً على ذلك، فإن عمليات مراجعة الأداء التي تبحث في كفاءة وفعالية التمويل أمر بالغ الأهمية.

واقترح المشروع معايير مراجعة بديلة لتقييم تمويل المناخ، بما في ذلك القوانين والسياسات الوطنية، ومؤشرات ريو، وأفضل الممارسات.

تركيز مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية: المرونة في مواجهة تغير المناخ والدول الجزرية الصغيرة النامية كمجتمعات في الخطوط الأمامية – توصيات للأجهزة العليا للرقابة .

ركز الاجتماع الحادي والعشرون لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية على المرونة في مواجهة تغير المناخ. وقد توصل الحدث المختلط الذي استضافته الأجهزة العليا للرقابة في جزر المالديف إلى الاستنتاجات التالية حول ما يمكن أن تفعله الأجهزة العليا للرقابة:



كان رسم جوني أحد الفائزين في مسابقة الرسم التي أقيمت في سياق الجمعية

الحادية والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية (WGEA) في أوكلهااس.

- التذكير بالمخاطر الكبيرة التي يشكلها تغير المناخ على ميزانيات القطاع العام.
- دراسة تقييمات المخاطر للحكومات.
- الدعوة إلى اعتبارات طويلة المدى.
- التأكيد على أن البيانات الجيدة والرصد يخدمان عملية صنع القرار بشكل أكثر استنارة.
- دراسة ما إذا كانت الحكومات تعمل عبر القطاعات وتعزز تماسك السياسات.
- مساعدة الحكومات على الاهتمام بأوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي بروح خطة عام 2030 و"عدم ترك أحد يتخلف عن الركب".

تأثير عمليات المراجعة: ما الفرق الذي تحدثه عمليات المراجعة؟

إن تقييم التأثير الواضح لعمليات المراجعة وتوصياتها ليس بالأمر السهل دائماً، حيث أن العديد من التطورات المركبة على المستويين الوطني والدولي تؤثر على قرارات وإجراءات السياسة الحكومية. تقوم الأجهزة العليا للرقابة في كثير من الأحيان بإجراء عمليات مراجعة لمتابعة فحص مدي تنفيذ توصياتها وبالتالي تأثير على عملها. فيما يلي بعض الأمثلة على الحالات التي تتوافق فيها الإجراءات الحكومية مع توصيات الجهاز الأعلى للرقابة بعد تقرير المراجعة:

قام الجهاز الأعلى للرقابة SAI بالولايات المتحدة الأمريكية التابع لمكتب المراجعة الحكومية (GAO) بوضع الحد من التعرض المالي للحكومة الفيدرالية من خلال إدارة أفضل لمخاطر تغير المناخ على قائمته عالية المخاطر منذ عام 2013. ويظهر العمل السابق لمكتب المراجعة الحكومية كيف يمكن للكونجرس والوكالات الفيدرالية إعداد ترتيب تنظيمي لإعطاء الأولوية للمرونة في مواجهة المناخ للحد من هذا التعرض المالي. لتوجيه الجهود الفيدرالية لتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ، قام مكتب المراجعة الحكومية بإعداد إطار القدرة على مواجهة الكوارث. تم وضع الإطار حول ثلاثة مبادئ توجيهية - المعلومات والتكامل والحوافز - وسلسلة من الأسئلة التي يمكن أن تساعد في التعرف على الفرص المتاحة لتحسين جهود المرونة الفيدرالية.

أجرى مكتب المراجعة الحكومية أيضاً عمليات مراجعة باستخدام إطار القدرة على مواجهة الكوارث لمساعدة الجهات الحد من التعرض المالي الفيدرالي من خلال إدارة مخاطر تغير المناخ بشكل أفضل باستخدام برامج محددة. على سبيل المثال، في سبتمبر 2021، حدد مكتب المراجعة الحكومية ولخص نقاط القوة والقيود في 10 خيارات سياسية متاحة لوزارة النقل الأمريكية لزيادة تعزيز مرونة الطرق الممولة فيدرالياً في مواجهة المناخ. ومن بين الاحتمالات الأخرى، حيث يمكن أن تساعد إضافة متطلبات المرونة المناخية إلى برامج المنح في تقليل التعرض المالي الفيدرالي. وأوصى مكتب المراجعة الحكومية بأن تنظر وزارة النقل في كيفية تنفيذ خيارات سياسة المرونة المناخية هذه عند تحديد أولويات الاستثمارات الفيدرالية في الطرق والجسور. وفي وقت لاحق،

أدرج الكونجرس بعض الخيارات في التشريعات واتخذت وزارة النقل بعض الخطوات الأولى نحو الأخذ في الاعتبار مخاطر المناخ في برامجها.

قام الجهاز الأعلى للرقابة في فنلندا (مكتب المراجعة الوطني في فنلندا NAOFI) بمراجعة التمويل الدولي للمناخ في فنلندا في عام 2021. وأشار الجهاز الأعلى للرقابة في فنلندا إلى أن وزارة الخارجية ليس لديها خطة منشورة فيما يتعلق بمبلغ التمويل المناخي، ومخصصاته ومدى فعاليته، والذي كان من المتوقع أن ينمو. وأوصى الجهاز الأعلى للرقابة بأن تضع وزارة الخارجية خطة عامة لزيادة وتخصيص تمويل فنلندا الدولي للمناخ، مع ابداء اسباب تلك الاختيارات والتأكيدات تلك لأهداف الدعوة الواردة فيها. كما دعا الجهاز الأعلى للرقابة إلى تحسين رقابة وتسجيل البيانات واعداد التقارير عن نتائج تمويل المناخ. وقد لقيت المراجعة استحسانا كبيرا، وفي عام 2022، نشرت الوزارة أول خطة طويلة الأجل لتمويل المناخ. وقد اشارت الخطة إلى توصية المراجعة الصادرة عن مكتب المراجعة الوطني في فنلندا NAOFI بشأن إنشاء استراتيجية. وتتضمن الخطة أيضاً فصلاً عن التخطيط ورقابة واعداد التقارير والإبلاغ عن فعالية التمويل. كما كلفت الوزارة بإجراء تقييم خارجي للتمويل الدولي للمناخ في فنلندا على النحو الموصي به في المراجعة.

قام الجهاز الأعلى للرقابة في كندا (مكتب المراجع العام، OAG) بمراجعة التنفيذ المبكر لصندوق خفض الانبعاثات الكندية في عام 2021. ووجد التقرير أن عملية تقييم المشروع تفتقر إلى مراعاة عوامل مثل القيمة مقابل المال، ومنهجيات التقدير التي يمكن الاعتماد عليها، والحد الأدنى من متطلبات التمويل لتحقيق نتائج. ونتيجة لذلك، اجري البرنامج بعض التغييرات على عملية التقييم الخاصة به الفترة القادمة لقبول الطلبات تماشياً مع توصيات (مكتب المراجع العام، OAG)، والتي تضمنت اشتراط في البداية التكلفة لكل طن لضمان القيمة مقابل المال، والتي تتطلب حداً أدنى لتقدير التمويل، و فقط تمويل المشاريع التي تتجاوز المتطلبات التنظيمية.

تبين من خلال مراجعة عام 2020 الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون أن حكومة كندا لم تطور التشريع الذي التزمت بالتقدم به في عام 2019 من أجل دعم العمال والمجتمعات المتضررة. ودعا التقرير الحكومة إلى وضع الخطوط العريضة لخطة التنفيذ الفيدرالية، وهيكل الحوكمة الرسمي، ونظام المراقبة واعداد التقارير. ومن خلال صفحتها على الإنترنت، تنسب الحكومة الفضل إلى توصية مكتب المراجع العام بشأن وضع تشريعات لإعداد خطة وآليات للحوكمة والمساءلة والذي تشير الي أحد الاعتبارات التي يأخذها قانون الوظائف المستدامة الكندي في اعتباره انه قيد التطوير حالياً.

ونشرت محكمة المراجعين الأوروبية في عام 2018 تقريراً خاصاً عن التصحر في الاتحاد الأوروبي، و الذي تناول إلى زيادة التعرض لتدهور الأراضي في الاتحاد الأوروبي. وان التربة الصحية ضرورية لتحقيق الحياد المناخي، والاقتصاد النظيف والدائري، وخفض فقدان التنوع البيولوجي، وتوفير الغذاء الصحي وحماية صحة الإنسان. في حين أن الموارد البيئية الحيوية الأخرى مثل الهواء أو الماء تخضع لتوجيهات ولوائح الاتحاد الأوروبي المتعددة، إلا أنه لا يوجد تشريع متكامل مماثل للاتحاد الأوروبي بشأن التربة.

وأكدت الدراسات أنه على الرغم من عدم وجود تشريع شامل لحماية التربة على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن التشريعات الوطنية لحماية التربة - إن وجدت - فشلت في منع التصحر وتدهور التربة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. ولذلك أوصت المحكمة بأن يقوم الاتحاد الأوروبي بتقييم مدى ملاءمة الإطار القانوني الحالي

للاستخدام المستدام للتربة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. في عام 2023، اقترح الاتحاد الأوروبي قانونًا جديدًا لصحة التربة لحماية التربة واستعادتها وضمان استخدامها على نحو مستدام. ومن خلال معالجة هذه التوصية بشكل مباشر، توفر هذه المبادرة التشريعية الفرصة لرفع مستوى التربة وإدارة الاسمدة وتحسين جمع البيانات ورصدها وتقييمها بشأن صحة التربة.

قام الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل (محكمة الحسابات الفيدرالية - البرازيل، TCU) بمراجعة مرحلة تنفيذ وإدارة المناطق المحمية الفيدرالية في عام 2020 وتابعت التوصيات السابقة التي صدرت في عام 2014. وخلص التقرير إلى أن المناطق المحمية البرازيلية فعالة في تجنب إزالة الغابات وفي امتصاص الكربون من الغلاف الجوي، بالنظر إلى أن الغابات محفوظة داخل هذه المناطق أكثر بست مرات من خارجها، وفقًا للبيانات الجغرافية المرجعية من 2007 إلى 2017 التي تم جمعها في المراجعة. ولذلك، تعتبر المناطق المحمية أساسية في سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ. قامت المراجعة أيضًا بتقييم تماسك السياسات من خلال تحليل DFOG (تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والفجوات)، وسلطت الضوء على الاختلافات بين السياسات العامة للمناطق المحمية، والسياحة البيئية، والدمج الإقليمي، مثل الصوامع والنقاط العمياء فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة. الوكالات، مع عواقب سلبية، على سبيل المثال إهدار الإمكانات السياحية الاقتصادية للمناطق المحمية وفقدان التنوع البيولوجي. ومن ناحية أخرى، تم تحديد التحسينات في بعض الجوانب منذ المراجعة السابقة، مثل وضع خطط الإدارة لمعظم المناطق المحمية، ووفقًا لـ INDIMAPA (مؤشر تنفيذ وإدارة المناطق المحمية). كانت هذه المراجعة جزءًا من المراجعة المنسقة للمناطق المحمية، والتي كانت لها ثلاث نسخ في إطار عقد (2013-2023) بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل، وتجمع أكثر من 100 مراجع من 34 فريق مراجعة. قامت المراجعة المنسقة بتقييم أكثر من 2500 منطقة محمية في 24 دولة في أفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا. نتائج الطبعة الأولى والثانية متاحة على الإنترنت، في حين أن منتجات الاتصالات الخاصة بالطبعة الثالثة قيد التطوير.

قدمت مراجعة عام 2020 التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة (مكتب المراجعة الوطني، NAO) بشأن الاستدامة البيئية في وزارة الدفاع (MoD) نظرة عامة عن النهج الذي اتبعته وزارة الدفاع تجاه الاستدامة البيئية. ووجدت المراجعة أن وزارة الدفاع لعبت دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف الاستدامة للحكومة المركزية نظرًا لحجمها وسلسلة التوريد ومساحة الأراضي التي تسيطر عليها. وكان التقرير بمثابة حافز للتحسينات في حوكمة الاستدامة في وزارة الدفاع حيث كان عمل (مكتب المراجعة الوطني، NAO) أحد عوامل التمكين الرئيسية لرفع مستوى الوعي بقضايا الاستدامة عبر وزارة الدفاع وكبار القادة. وأدى ذلك إلى قيام وزارة الدفاع بتحديد نهج أولي لمعالجة تغير المناخ والاستدامة بشكل أفضل عبر الدفاع وتسخير قيمة الاستدامة من خلال تغيير السياسات والعمليات. أنشأت وزارة الدفاع عمليات حوكمة جديدة وعينت مديرًا مخصصًا لتغير المناخ والاستدامة. وسلطت مراجعة (مكتب المراجعة الوطني، NAO) الضوء أيضًا على التحسينات التي يمكن إدخالها على إدارة أصول وزارة الدفاع والتي سيتم المضي قدمًا بها.

توضح الأمثلة كيف أثر عمل الأجهزة العليا للرقابة في رفع الوعي العام وساعد الحكومات على أخذ المخاطر المناخية في الاعتبار بشكل أفضل. لقد سهّل عمل الأجهزة العليا للرقابة تطوير الأطر القانونية والإدارة الشاملة

بالإضافة إلى التخطيط والمراقبة وإعداد التقارير بشأن الإجراءات المناخية. كما ساعدت الأجهزة العليا للرقابة الحكومات على تعميم العمل المناخي في مختلف القطاعات.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية:

[الصفحة الرئيسية \(wgea.org\)](http://wgea.org)

إضافة رمز الاستجابة السريعة

